

1- تعريف: هناك ثلاثة مصطلحات منهجية ترد في بحوث الباحثين وهي المنهج والمنهاج والمنهج، ولكل منهما استخداما خاصا يعين في توضيح جانب أساسي هام من تصميم البحوث، فالمنهج لغة الطريق المستقيم الواضح، والمنهاج هو الخطة المرسومة، والمنهج هو الطريق البين إلى الحق في أيسر سبله والذي أوقع المؤلفين العرب في عدم الوضوح والخلط نقلهم مما كتب في هذا (رجاء وحيد دويدري: 2000، ص 127). الموضوع باللغات الأوروبية التي ليس فيها إلا مادة لغوية واحدة وهي (Method) والتي تكتب بأشكال متقاربة في هذه اللغات على اختلافها، ذلك أن أصل الكلمة مأخوذ من الكلمة اللاتينية (methodus) المأخوذة بدورها من الكلمة اليونانية، وقد استعملها أفلاطون بمعنى البحث أو النظر في المعرفة، بينما استعملها أرسطو بمعنى بحث، أما الكلمة في معناها الأصلي فتعني الطريق الذي يؤدي إلى الهدف المقصود بعد التغلب على عقبات ومصاعب، ولعدم وجود كلمة أخرى غير كلمة (Method)؛ فقد استعملها علماء المناهج الأوروبيون لتدل على المنهج وعلى اصطلاحي منهج ومنهاج، كذلك استعملوها بمعنى طريقة بحث وبمعنى وسيلة لجمع البيانات وأيضا كأداة للوسيلة. ولكلمة منهج معاني اصطلاحية مختلفة فالمنهج إجراء أو عملية لتحقيق هدف معين أو إجراء نظاميا تفيننيا أو أسلوبا للاستقصاء يصلح لتخصص بعينه أو خطة نظامية لعرض مادة التعليم أو التوجيه (رجاء وحيد دويدري: 2000، ص 127-128).

2- خلفية تاريخية لمناهج البحث العلمي:

إن تتبع مناهج البحث العلمي من القديم إلى الحديث يجعلنا نقول أن أول من وضع البحث العلمي وطرق الاستدلال فيه والاستنباط هو أرسطو، وقد سمي منهجه باسم المنطق، إلا أن الطابع التأملي كان غالبا على تفكيره، وقد تحدث فيه عن الكليات الخمس المعروفة: الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض ومنها تتألف الحدود والتعاريف، وقد لعبت دورا كبيرا في جميع علوم العرب و أصبح العصر الحديث لا يفي بها لأنها كثيرا ما تكون مضللة.

اهتم العرب بالمنطق الأرسطي... وترجموه وشرحوه ولخصوه واستلهموا منه في وضع علومهم، واهتدى علماؤهم إلى أن القياس الأرسطي قياس رياضي، فهو يبدأ من العام الكلي ويطلبه في المفردات الجزئية (رجاء وحيد دويدري: 2000، ص 131). وقد يكون ذلك صحيحا في الرياضيات؛ أما في العلوم الطبيعية والإنسانية فلا بد من الانتقال العكسي، أي من المفردات والأفراد إلى الكلي العام، حتى يكون القياس سديدا. وكان لذلك أثره البعيد في العلوم العربية، إذ عدّ الاستقراء والملاحظة أصليين أساسيين فيها، وضمت إليها العلوم الطبيعية والتجريبية، ولذلك أمكن للعلوم العربية أن تنهض نهضتها العظيمة في كل مجال... ومع ذلك ظل العرب يهتمون بالمنطق الأرسطي ويستضيئون به حتى في بحوثهم الأدبية مع محاولات خصبة للعناية بالجزئيات والمفردات واكتمال الاستقراء وصحة الاستنباط واتسعوا في الملاحظات سعة شديدة... وظلوا يحتكمون إلى المنطق الأرسطي، وهم في ذلك كله اختلفوا عن العلماء الغربيين في العصور الوسطى الذين أخذوا يتعرفون على ما نادى به العالم العربي في نهاية تلك العصور فعرضوا بدقة ما نادى به علماء العرب ومفكرهم من العناية بالاستقراء الكامل والملاحظة والتجربة، نذكر منهم الفيلسوف الانجليزي روجر بيكون (1214-1294) وليونارد دي فينشي (1452-1515) وغيرهما ممن طالبوا باستخدام الملاحظة والتجريب وأدوات القياس للوصول إلى الحقائق، وعارضوا منهج أرسطو في القياس المنطقي (رجاء وحيد دويدري: 2000، ص 132). إلا أنهم لم يستخدموا تلك الطريقة إلا في حدود ضيقة حيث كانت سلطة الكنيسة ما تزال لها فعاليتها وتأثيرها.

أتى فرانسيس بيكون ليبعث الحياة في فكرة روجر بيكون وقال بالاستقراء الكامل وبالتجارب وجمع الأمثلة الكلية، وأشار أنه لابد من الاستنباط والنشاط العقلي، وكان المنهج الصحيح عنده هو الذي يجمع بين التجربة والطريقة القياسية أي بين الاستقراء الدائم على التجارب وبين القياس العقلي المحكم، وبذلك كله يعتبر فرانسيس بيكون مؤسس المنطق الحديث وفتحة عصر جديد في البحث العلمي. إن جوهر العمل عند بيكون لم يكن علمياً بقدر ما كان مجالاً للعلاقات الاجتماعية للعلم، وقد أشار إلى ضرورة إخضاع العلم بكلياته وجزئياته إلى الملاحظة العلمية (رجاء وحيد دويدري: 2000، ص 131). وصنف الأخطاء التي تعوق البحث العلمي في ثلاث: أخطاء تعود إلى ضعف العقل الإنساني (رجاء وحيد دويدري: 2000، ص 133). وأخرى إلى اللغة وأخرى إلى اعتماد الفرد على أهل الثقة، وقد حدد خطوات المنهج التجريبي في ثلاث الأولى مرحلة التجريب، والثانية المقارنة أي مقارنة ما تم تسجيله في اللوحات الثلاث (الحضور- الغياب- تفاوت الدرجات) لاستخلاص خصائص الظاهرة، ثم يقوم بالتحقيق في النتائج لإثبات مدى صحتها أو خطئها، والنتائج الأولى هي فروض عملية لابد من اختبارها ليتأكد الباحث من صحتها لتصبح قاعدة أو قانوناً. بعد بيكون جاء الفيلسوف الفرنسي ديكارت (1596-1650م) ورأى بأن يضع للعلوم جميعها رياضية كانت أم طبيعية منهجاً واحداً، وقد هاجم المنطق الأرسطي لعدم أخذه بالشك، وهاجم فرانسيس بيكون لأنه اعتمد على التجربة والمشاهدة الحسية في استنباط القوانين الطبيعية، ونفذ من خلال ذلك إلى منهجه الجديد وهو المنهج الذي يعتمد على البراهين الرياضية ووضع مكان قواعد المنطق الأرسطي القديم أربع قواعد هي: قاعدة اليقين وقاعدة التحليل وقاعدة الاستقراء (رجاء وحيد دويدري: 2000، ص 134). وقد اتفق الجميع ممن جاء بعد بيكون وديكارت على أن المنطق الأرسطي انتهى زمنه، وأنه ينبغي أن يحل محله المنهج العلمي... ومنهج قوانين العلوم الرياضية وقوانين العلوم الطبيعية التجريبية ويقدرهما جميعاً ويقدر أيضاً العلوم الإنسانية كعلم الاجتماع والتاريخ والاقتصاد السياسي... ولكل علم طبيعته ومن الصعب وضع قوانين عامة مطلقة لكل العلوم كما فعل أرسطو. ولعل مسيرة البحث العلمي الكبرى وبخاصة في العلوم الطبيعية يمكن أن تعود إلى التجارب التي أجراها جاليليو في الفيزياء وذلك في أوائل القرن السابع عشر (رجاء وحيد دويدري: 2000، ص 135). ثم تطور الأسلوب العلمي تدريجياً ومن أبرز الأسماء في تاريخ العلم في إنجلترا وإسحاق نيوتن (1642-1727م) وقد نال شهرة عظيمة وبدأت الروح العلمية تتغلب على الكنيسة خاصة في إنجلترا وفرنسا وبعد ذلك في ألمانيا وأمريكا. وفي القرن الثامن عشر (18) ساد في أوروبا النظرية العقلية بين الطبقات المتعلمة، وظهر فيه فولتير وروسو والكثير من العلماء العظماء الفرنسيين الذين كتبوا في كل الموضوعات وأحدثوا ثورة عظيمة في العقل البشري وقد سايرت هذه النظرة العقلية النظرة العلمية، وكان القرن التاسع عشر (19) عصر العلم، فقد كان الفضل في قيام الثورة الصناعية والتطور الصناعي والسريع راجعاً للعلم. وفي عام (1859) نشر كتاب في إنجلترا قام على اثر نزاع بين عقيدة الكنيسة والنظرة العلمية ذلك الكتاب هو (أصل الأنواع) لمؤلفه تشارلز داروين وقد سجل طفرة علمية، وبعد بضع سنوات نشر كتاب آخر بعنوان (أصل الإنسان) طبق فيه نظرياته السابقة على الإنسان.

وكلما تقدم القرن التاسع عشر (19) زاد التطور الحاصل في المجتمع... وما زال العلم يزحف ويزداد في وتيرة سرعته... واليوم ينغمس عدد كبير من العلماء في خضم العلم الواسع وعلى رأس هؤلاء ألبرت اينشتاين الذي نجح إلى درجة ما في تعديل نظرية نيوتن، وقد أذهلت الإضافات والتعديلات في النظرة العلمية أذهلت العلماء أنفسهم ولكن التطور الأخير كان من حظ القرن العشرين (20) (رجاء وحيد دويدري: 2000، ص 136).

صنف ماركيز (Marguis) مناهج البحث العلمي في ستة أنواع هي: المنهج الانثروبولوجي، المنهج الفلسفي، (ربحي مصطفى عليان، 2001، ص36). منهج دراسة الحالة، المنهج التاريخي، منهج الدراسات المسحية، والمنهج التجريبي. أما ويتني (Whitney) فقد ميز بين سبعة مناهج للبحث العلمي هي: المنهج الوصفي ويشمل (المسح، دراسة الحالة، تحليل الوظائف، تتبع النمو والتطور، والبحث المكتبي)، والمنهج التاريخي، والمنهج التنبؤي، والمنهج التجريبي، والمنهج الاجتماعي، والمنهج الفلسفي، والمنهج الإبداعي. وهناك من صنفها على النحو الآتي: طرق البحث التاريخي (historical methods)، طرق البحث الوصفي (descriptive methods)، طرق بحث التطور أو التغيير (developmental methods)، طرق دراسة الحالة (case study)، طرق الارتباط (correlation methods)، طرق البحث المقارن (ex-podt facto methods) وطرق بحث علاقات السبب والنتيجة (causal comparative methods)، طرق البحث التجريبي الحقيقي (true experimental methods)، طرق البحث شبه التجريبي (action research methods) (ربحي مصطفى عليان، 2001، ص37).

1- المنهج الوصفي:

أ- تعريفات:

" أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد أو فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة".

" طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها".

" وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد على صورة نوعية أو كمية رقمية، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجة ارتباطها مع الظواهر المختلفة، وقد يقتصر هذا المنهج على وضع قائم في فترة زمنية محددة أو تطورا يشمل عدة فترات زمنية" (رجاء وحيد دويدري: 2000، ص183).

بدأ المنهج الوصفي في الغرب في نهاية القرن الثامن عشر (18) ونشط في القرن التاسع عشر (19)، حيث ركزت الدراسات الاجتماعية التي قام بها فريدريك لوبلاي (1806-1882م) بإجراء دراسات تصف الحالة الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة في فرنسا، ولكن التطور الذي أسهم في تطوير الأسلوب الوصفي في البحث كان في القرن العشرين (20).

وكما يستخدم المنهج الوصفي في الدراسات الإنسانية، فإنه يمكن استخدامه في دراسة الظواهر الطبيعية، وقد كان للعرب الفضل في المنهج التاريخي والتجريبي، وكان لهم الفضل في استخدام المنهج الوصفي القائم على أسس علمية وكانوا روادا فيه مجال العلوم الإنسانية والتطبيقية والأساسية، وجمعوا في مجال البحث الوصفي بين الوصف والتعليل والتحليل، ففي العلوم التطبيقية نجد حنين بن إسحاق العبادي (877م) والطبري (976م) وابن سينا (1036م) وابن النفسي (1288م) وغيرهم (رجاء وحيد دويدري: 2000، ص184).

ب- خطوات المنهج الوصفي:

- تحديد المشكلة وصياغتها؛

- وضع الفروض وتحديد الأسس التي بنيت عليها؛

- تحديد المعلومات والبيانات المراد جمعها، وتحديد طرائق وأساليب جمعها؛

- تنظيم المعلومات والبيانات من المصادر المختلفة وتحليلها وتفسيرها؛

- حصر النتائج والاستنتاجات وصياغتها،

- وضع توصيات مناسبة. (ربحي مصطفى عليان، 2001، ص 48).

تكون مصادر المعلومات في المنهج الوصفي إما عن المجتمع الأصلي أو عن عينة ممثلة للمجتمع... وفي حالة دراسة المجتمع الأصلي بكامله فلا بد أن يكون صغير نسبياً... وإن كان كبير جداً فلا بد من اختيار عينة منتقاة بطريقة علمية ثم يعمم النتائج.

يعبر الباحث عن البيانات التي تم جمعها إما بطريقة وصفية أو كمية أو كليهما، والألفاظ الكيفية كثيراً ما تعوزها الدقة إذا أنها لا تحمل المعنى نفسه بالنسبة لكل الأفراد (رجاء وحيد دويدري: 2000، ص 192).

- أنماط البحوث الوصفية: يشير فان دالين (Van Dalen) إلى ثلاثة أنماط رئيسية من البحوث الوصفية:

- الدراسات المسحية (surveystudies)

- دراسة العلاقات (correlationstudies)

- والدراسات النمائية (developmentstudies)، وهناك دراسات للترابط وأخرى للتنبؤ والمقارنة.

- الدراسات المسحية (surveystudies): وهي جمع معلومات وبيانات عن ظاهرة ما للتعرف عليها وتحديد وضعها ومعرفة جوانب الضعف والقوة فيها لمعرفة الحاجة لإجراء تغييرات فيها، ويعتبر المسح أكثر طرق البحث التربوي والاجتماعي استعمالاً.

يختلف المسح عن البحث التاريخي في عامل الزمن، فبينما يهتم البحث التاريخي بالماضي يهتم المسح بالحاضر. ويتميز المسح عن التجريب بالهدف من كل منهما، فمسح الظاهرة يقرر وضعها ولا يبين أسبابها مباشرة، ويختلف المسح عن الحالة بالعمق والسعة، فدراسة الحالة أعمق والمسح أوسع، يزود المسح الباحث بمعلومات تمكن من التعليل والتفسير واتخاذ القرارات ويكشف عن العلاقات، ويجرى المسح على الطبيعة وليس في ظروف مخبرية وعلى نطاق واسع أو ضيق. ويتناول تحليل الوثائق في البحث التاريخي الماضي، بينما يتناول تحليل الوثائق في المنهج الوصفي الحاضر (رجاء وحيد دويدري: 2000، ص 194).

تشمل الدراسات المسحية على:

- المسح التربوي المدرسي: (رجاء وحيد دويدري: 2000، ص 195).

- طريقة تحليل العمل: (دراسة الأوضاع التعليمية وغير التعليمية، واجبات المعلمين) رجاء وحيد دويدري: 2000، ص196). ومسؤولياتهم ونشاطاتهم، وكيفية قيامهم بأعمالهم، وأوضاعهم العملية وعلاقاتهم وظروفهم...

- الدراسات المسحية للرأي العام (public opinion) (رجاء وحيد دويدري: 2000، ص196).

- مسح السوق (marketsurvey) (رجاء وحيد دويدري: 2000، ص197).

- المسح الاجتماعي: (social survey): بدأت هذه الدراسة في إنجلترا عام (1773م) على يد جون هوارد، وفي فرنسا سنة (1885م) على يد فريدريك لوبلايوتارلز لزيوت، تناولت موضوعات اجتماعية معينة، استهدفت دراستها توجيه الاهتمام إلى بعض المشكلات والقضايا الاجتماعية كجزء من حركات الإصلاح الاجتماعية في البلدان الأوروبية (رجاء وحيد دويدري: 2000، ص198).

- خطوات المسح الاجتماعي: الإعداد والتخطيط، جمع الوقائع والمعلومات، تحليل المعلومات وتنظيمها، تفسير المعلومات، تقرير النتائج وعرضها (رجاء وحيد دويدري: 2000، ص198).

- دراسة العلاقات المتبادلة: إذا كانت الدراسات المسحية تكتفي بجمع المعلومات والبيانات عن الظواهر من أجل وصف وتفسير هذه المعلومات لفهم الظواهر؛ فإن دراسة العلاقات لا تكتفي بالوصف والتفسير، بل تهتم بدراسة العلاقات بين الظواهر وتحليلها والتحقق منها لمعرفة الارتباطات الداخلية لهذه الظاهرة، والخارجية بينها وبين ظواهر أخرى ونذكر في هذا الصدد أنماط من هذه الدراسات:

- دراسة الحالة (case study):

تعتبر دراسة الحالة أحد الدراسات الوصفية، وتستخدم لاختبار الفروض (ربحي مصطفى عليان، 2001، ص51). وهي عبارة عن بحث معمق في حالة من الحالات، وبحث في العوامل المعقدة فيها، والظروف الخاصة التي أحاطت بها، والنتائج العامة والخاصة الناتجة عن ذلك كله. ويرجع استخدام دراسة الحالة في القرن الماضي في نظر البعض إلى ظهور نظرية الجشطالت (gestalt) التي لفتت الانتباه إلى ضرورة الاهتمام بالموقف الكلي الذي يتفاعل فيه الكائن الحي واعتباره جزءا من الموقف لا ينفصل عنه إلا بقصد التحليل. وقد سبق إلى ذلك القدماء من العرب المصريين والرحالة والعرب، حيث استخدموا دراسة الحالة في وصف حياة الناس والأمم (رجاء وحيد دويدري: 2000، ص200). فاستخدمه القدماء المصريون في دراسة حالات المرض وحالات المجرمين... إلا أن استخدامه على أسس علمية لم يكن إلا حوالي النصف الأول من القرن التاسع عشر على يد فريدريك لي بلاي (F. LE PLAY) في دراسته لاقتصاديات الأسر العاملة في فرنسا، وكذلك دراسة توماس زنانيك (Thomas et Znanieek) الشهيرة حول الفلاح البولندي في أوربا وأمريكا. هذا ويعتبر ويليام هيلي (W. Healy) من الرواد الأوائل الذين استخدموا هذا المنهج في دراسته عن الأحداث الجانحين، وانتهى من دراسته العميقة تلك إلى تعدد الأسباب للسلوك الجانح (برو محمد، 2014، ص86).

يعرف منهج دراسة الحالة بأنه: " المنهج الذي يقوم فيه الباحث بدراسة حالة ما فردا أو أسرة أو جماعة أو مؤسسة أو مجتمعا كاملا، من جميع جوانبها في تاريخها وتطورها من أجل الكشف عن العوامل المسببة فيها، والعلاقات السببية بين أجزائها للوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بها وبغيرها من الحالات المشابهة (برو محمد، 2014، ص87).

وقد تكون الحالة المدروسة فردا أو أسرة جماعة أو مؤسسة اجتماعية أو مجتمعا محليا وذلك باستخدام أدوات للبحث تجمع بيانات تدل على الوضع القائم للحالة حاضرها وماضيها وعلاقتها مع غيرها من الحالات، وبعد النظر العميق في العوامل والأسباب؛ يستطيع الباحث أن يرسم صورة متماسكة للحالة، وأن يفترض الفروض عن أسبابها وأن يشخص علاقاتها، وإن كان القصد الأعم الأغلب العلاج فيستطيع أن يصف الدواء الناجح. هذا وأن معظم دراسات الحالة هي دراسات تشخيصية علاجية إرشادية توجيهية.

تتميز دراسة الحالة بالعمق...وقد تنصب على جانب من جوانب حالة معينة محدودة، وتتم دراسة الحالة في إطار اجتماعي الأسرة أو الجماعة أو المجتمع. ولما كان الإطار الاجتماعي ديناميا، فلا بد وأن تتضمن دراسة الحالة معلومات عن الناس المحيطين بالحالة وعلاقتها بهم والمواقف التي يتم فيها التفاعل وطبيعة العلاقات...

لا يعتبر منهج دراسة الحالة منهجا علميا بصفة كلية، لأن عنصر الذاتية والاختيار الشخصي موجود في اختيار الحالات وفي تجميع البيانات، إضافة إلى عدم صحة البيانات المجمعة أحيانا وصعوبة تعميمها وبالرغم من ذلك؛ فقد بينت دراسة الحالة في الوقت الحاضر فعاليتها وقيمتها في مجالات متعددة كالتعلم والاجتماع وما يبدو مؤكدا أننا نتمكن من رؤية العلاقة بين العوامل المعزولة بصورة أكثر وضوحا من مجرد التحليل الكمي (رجاء وحيد دويدري: 2000، ص 201-202). ويضيف البعض بأن منهج دراسة الحالة هو المنهج الأكثر أمانة لأن هدفه المعلن هو البحث المتعمق عن العوامل المعقدة والعلاقات المختلفة التي تسهم في حالة ما؛ لأن العوامل المختلفة في أي موقف من مواقف الحياة؛ إنما تأخذ معناها وأهميتها من الموقف نفسه، وذلك كله من أجل إيجاد السبب أو الأسباب الأصلية التي أدت بالحالة إلى ما هو عليها (برو محمد، 2014، ص 87). ولكن الأمر الذي يجب التأكيد عليه هو لابد من التحلي بالموضوعية في دراسة الحالة والابتعاد عن الذاتية في اختيار الحالات وفي جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، كما أنه من الضروري التأكيد على الحالات الأخرى المشابهة التي يجرى عليها تعميم النتائج (ربحي مصطفى عليان، 2001، ص 51-52).

تشبه دراسة الحالة المسح ولكنها أضيقت وأعمق منه، وهي دراسة كيفية بينما المسح دراسة كمية وكثيرا ما تتكامل الطريقتان، ويعتمد الباحث على كليهما للوصول إلى الحقيقة، إذ أنه يمسح أفقا واسعا ويتعمق في حالات نموذجية فيكون قد جمع بين السعة والعمق (رجاء وحيد دويدري: 2000، ص 202).

- مميزات منهج دراسة الحالة:

-اعتماده الطريقة الإحصائية في اختيار الحالة أو الحالات المراد دراستها إذ لا تختار اعتباطيا أو عشوائيا؛ بل تبنى على أساس الفروض ونوع الموضوع.

- التكاملية بين البيانات المختلفة المجمعة حول الحالة موضوع الدراسة.

- اعتماده للمصادر المتنوعة من أجل الحصول على البيانات والمعلومات عن الحالة موضوع الدراسة.

- العلاقة التكاملية بينه وبين مناهج وأساليب وأدوات البحث الأخرى في البحوث الاجتماعية والنفسية والسياسية والاقتصادية.

- اعتماده للوصف الدقيق لجميع البيانات والمعلومات المتوفرة عن الحالة بغرض الإصلاح أو العلاج.

- إمكانية التعميم على الحالات المشابهة (برو محمد، 2014، ص 87-88).

- خطوات دراسة الحالة:

- تحديد الظاهرة أو المشكلة أو نوع السلوك المطلوب دراسته.

- تحديد المفاهيم والفروض العلمية والتأكد من توافر المعلومات المتصلة.

- اختبار العينة المماثلة للحالة التي يقوم بدراستها.

- تحديد وسائل جمع البيانات كالملاحظة والمقابلة والوثائق الشخصية كتواريخ الحياة والسير والمفكرات (رجاء وحيد

دويدري: 2000، ص 202).

- تدريب جامعي البيانات.

- جمع البيانات وتسجيلها ووضع التعميمات (رجاء وحيد دويدري: 2000، ص 203).

وهناك من يحدد الخطوات الرئيسية لهذا المنهج في:

- تحديد الحالة المراد دراستها ظاهرة أو مشكلة أو سلوك؛

- جمع البيانات الضرورية لهم الحالة؛

- تحديد المفاهيم والفروض العلمية التي تفسر المشكلة ونشأتها وتطورها والتأكد من توافر البيانات المطلوبة في ذلك؛

- تحليل وفحص وتفسير دائرة الحياة الكلية انطلاقاً من البيانات والمعلومات المجمعّة بعمق لإبراز كل جانب من جوانب

المشكلة... (برو محمد، 2014، ص 88).

- استخلاص النتائج ووضع التعميمات شريطة أن تكون الحالة أو الحالات المدروسة ممثلة للمجتمع الذي يراد التعميم

عليه (برو محمد، 2014، ص 89).

تشبه دراسة الحالة البحث الوثائقي مع فارق أن دراسة الحالة تتناول الأشخاص الأحياء والجماعات الاجتماعية...

وتستخدم وسائل جمع البيانات كالاستبيان وبطاقة العلامات ومقاييس التدرج والملاحظة والمقابلة.

ولا يكفي الإحصاء في شرح وتفسير العوامل الدينامية الإنسانية المؤثرة في الموقف الكلي، ولكن قد تستخدم الأساليب

الإحصائية عندما تكون الحالات مصنفة وملخصة، لتكشف عن عدد مرات حدوث الظاهرة فضلاً عن التطورات

والاتجاهات ونماذج السلوكين جميع مصادر دراسة الحالة كالشهادة الشخصية وهي أهمها وأولها والترجمة أو سيرة

الشخص الذاتية والوثائق المجمعّة والتاريخ الطبي والمحادثات والمقابلات الكلاسيكية وغيرها، فجميع هذه الوثائق تحلل

وتفحص بطريقة مماثلة لما يتم في تحليل وثائق المنهج التاريخي بهدف تحديد درجة أصالتها (رجاء وحيد دويدري: 2000،

ص 203).

تشكل كتابة الملاحظات في دراسة الحالة جزءاً أساسياً ويفضل أن تكتب المقابلات بكلمات الشخص ذاته ومباشرة، والتحقق من المعلومات المحصل عليها. لا يؤدي استخدام الاستبيان أو التخطيط المعد مسبقاً في دراسة الحالة إلى أفضل النتائج (رجاء وحيد دويدري: 2000، ص 205).

- الدراسات السببية العلية المقارنة: تبحث الأسباب وتقرن بين الأحداث بغية الوصول إلى جوهر الحقيق، وتقرن وجوه الشبه والاختلاف بين الظاهرات بغية اكتشاف العوامل والظروف التي تصاحب حدثاً معيناً أو واقعة بعينها. حين يدرس العلماء الظاهرات ويبحثون عن الأسباب والمسببات يطبقون الطريقة التجريبية، حيث يرتبون العوامل ويضبطونها ويثبتونها إلا واحداً يغيرون فيه ويرون أثر هذا التغيير في النتيجة وتحولاتها (رجاء وحيد دويدري: 2000، ص 205).

إلا أن هذه الطريقة غير ممكنة أحياناً لاسيما في العلوم السلوكية بسبب تعقد الظاهرات الاجتماعية واستحالة ضبط جميع عواملها من جهة، والتغير الذي يدخله هذا الضبط على طبيعة الحادثة الاجتماعية، لذلك يعتمد الباحث إلى الدراسة السببية المقارنة، أضف إلى ذلك أن استخدام الطريقة التجريبية في الكثير من الأحيان لا يكون عملياً ويتطلب الكثير من الجهد والوقت والمال. وحين يستخدم الباحث الطريقة السببية المقارنة لا يرتب التجربة كما يرتبها في المخبر؛ وإنما يدرس المفحوصين في حياتهم العادية وخبراتهم اليومية (رجاء وحيد دويدري: 2000، ص 205). يقول فإن دالين: "إن الدراسة السببية المقارنة تنبع من طريقة جون ستيوارت ميل في اكتشاف الارتباطات السببية والتي تقرر أنه إذا كان لحدثين أو أكثر للظاهرة المدروسة ظرف مشترك واحد فقط؛ فإن الظرف الذي تتفق فيه وحده كل الحالات هو السبب لهذه الظاهرة وقد يكون نتيجتها (رجاء وحيد دويدري: 2000، ص 206).

- طرق جون ستيوارت ميل في الكشف عن الروابط العلية:

- طريقة التلازم في الوقوع وتسمى بطريقة الاتفاق (methodagreeent): أي أن العلة والمعلول متلازمان. (رجاء وحيد دويدري: 2000، ص 206). وتقوم هذه الطريقة على أساس الاعتراف بمبدأ السببية القائل بأن وجود السبب يؤدي إلى وجود النتيجة، ومفادها أنه إذا اشتركت حالتان أو أكثر في ظرف واحد فإن هذا الظرف يكون علة أو معلولاً لهذه الظاهرة بمعنى ثمة تلازم قائم بين السبب والنتيجة وتقتضي هذه الطريقة الجمع بين أكبر عدد ممكن من الحالات:

الحالة الأولى: (أ، ب، ج، د) ----- النتيجة (ص)

الحالة الثانية: (هـ، و، ز، د) ----- النتيجة (ص)

الحالة الثالثة: (ح، ط، ي، د) ----- النتيجة (ص)

إذن العامل (د) سبب في حدوث (ص)، وتمر هذه الطريقة بمرحلتين ففي البداية نبدأ بحذف جميع الظروف العرضية التي لا يمكن أن تكون سبباً في وجود الظاهرة، ثم نقرر وجود العلاقة بين الظرف المشترك في جميع الحالات وبين الظاهرة المراد بحثها

- وظيفة الطريقة: تستخدم طريقة الاتفاق في مرحلة وضع الفروض، ولكن يجب إن لا نفهم من ذلك أنها لا تستخدم في التحقق من صدقها، فعلى سبيل المثال يمكن إجراء بعض التجارب للتأكد من انتقال الصوت إلى الإذن بلمس الناقوس (عزوز عبد الناصر، 2006).

الانتقادات الموجهة إلى الطريقة:

- لا تؤدي هذه الطريقة إلى نتائج يعتد بها إلا بشرط أن يقارن الباحث بين جميع الظروف التي تصحب أو تسبق الظاهرة في حالات عديدة وأن يحذف جميع الظروف العرضية لكي يحتفظ بالشرط الوحيد الذي يصحب الظاهرة، وتحقيق هذا الشرط أمر عسير جدا نظرا لوجود العديد من الأسباب المتداخلة.

- ليس من الضروري أن يكون الظرف الوحيد سببا في وجود الظاهرة لان الاتفاق قد يكون وليد الصدفة (كنجاح الطالب في جميع المواد إذا اتفق مع رؤيته لجار معين كل يوم). أو يرجع ذلك إلى أن كلا من الظرف المشترك والظاهرة المراد تفسيرها نتيجة لسبب واحد. كالرسم البياني الذي يبين أن الميل إلى التعلم والانتحار يسيران جنبا إلى جنب في البلاد الأوربية وذلك لأنها نتيجة لسبب واحد وهو ضعف الروح المعنوية والى وجود ظرف خفي يكون سببا في وجود احد الأمرين ونتيجة للأمر الآخر. إن وجود الفقر يصحبه انتشار المرض غير انه لا يمكن القول أن الفقر ذاته هو السبب المباشر في المرض، لان هناك ظرفا آخر يربط بين هذين الظاهرتين وهو سوء التغذية الذي يعد نتيجة للفقر ومقدمة للإصابة بالمرض (عزوز عبد الناصر، 2006).

- طريقة الاختلاف أو التلازم في التخلّف (method of difference): (رجاء وحيد دويدري: 2000، ص206). حدد ميل هذه الطريقة بقوله: إذا اشتركت الحالتان اللتان توجد الظاهرة في إحداهما ولا توجد في الأخرى في جميع الظروف، ما عدا ظرفا واحدا لا يوجد إلا في الحالة الأولى وحدها، فإن هذا الظرف الوحيد الذي تختلف فيه الحالتان هو علة الظاهرة.

(أ، ب، ج، د)----- النتيجة (ص)

(أ، ب، ج، العامل د غير موجود)-----النتيجة (ص) غير موجودة.

(أ، ب، ج، د)----- (س، ع، ص)

(أ، ب، ج)----- (س، ع) إذن العامل (د) سبب النتيجة (ص)

يقوم برهان هذه الطريقة على أن النتيجة ترتبط في حضورها وغيابها بالسبب (حضر السبب حضرت النتيجة- غاب السبب غابت النتيجة). فعلى سبيل المثال إذا أخذنا زجاجتين متشابهتين وملأناهما بماء من نفس النوع ووضعناهما في إناء به ماء سيغلي في درجة حرارة أكبر من 100 لمدة معينة، ثم احكنا إغلاق إحداهما وتركنا الأخرى معرضة للهواء، وهذا هو الاختلاف الوحيد بينهما، فسنرى بعد فترة أن الزجاجاة المفتوحة هي وحدها التي تفسد بالتخمير، ولذلك استنتج لويس باستور (L. Pasteur) أن الهواء يحمل جراثيم الفساد أو التخمير (عزوز عبد الناصر، 2006).

هذه الطريقة تجريبية لأنها تستخدم التجربة في التأكد من صدق الفروض وهي أساس ما يسمى بالتجربة الحاسمة، وهي تجريبية لأننا نعزل السبب لكي نرى هل ينتج عن ذلك غياب النتيجة أم لا، ولهذا السبب كثيرا ما تسمى طريقة الاختلاف بطريقة التجربة، بينما تسمى طريقة الاتفاق بطريقة الملاحظة (عزوز عبد الناصر، 2006).

الانتقادات الموجهة إلى الطريقة: بسبب تعقد الظواهر الطبيعية؛ فإننا لا نجد أمامنا طرفا واحدا يؤدي اختفاؤه إلى اختفاء معلول واحد، كما أن تسرع الباحث بحيث لا يميز بين الاختلاف العرضي والاختلاف الجوهرى قد يقود إلى الخطأ. كما أنه من المتعذر في الكثير من الأحيان أن تحذف العلة المفترضة لنرى ما إذا كان حذفها متبوعا بذهاب أو بقاء المعلول كما هو الحال في البيولوجيا (عزوز عبد الناصر، 2006).

الفرق بين طريقة الاتفاق والاختلاف:

- تكون الظروف العرضية في طريقة الاتفاق مختلفة إلى أكبر حد، وان يظل الظرف الوحيد المشترك بين جميع الحالات التي توجد فيها الظاهرة ثابتا. وعلى العكس من ذلك في طريقة الاختلاف، لأنه من الواجب أن تظل الظروف العرضية على حالها في كلتا الحالتين التي توجد فيها الظاهرة في أحدهما وتختفي في الأخرى تبعا لوجود ظرف معين أو اختفاؤه.

- تؤدي طريقة الاختلاف إلى نتائج أكثر يقينا من نتائج طريقة الاتفاق، ويرجع ذلك إلى انه من اليسير أن يستبعد المجرب طرفا واحدا فقط ليرى ما إذا كانت الظاهرة تختفي باختفائه أم لا. في حين انه من العسير استبعاد جميع الظروف ما عدا طرفا واحدا، ولذلك يمكن وصف طريقة الاتفاق بأنها طريقة الملاحظة لأنها تستخدم الملاحظة في ملاحظة الظاهرة بعينها في ظروف مختلفة، أما طريقة الاختلاف فهي طريقة التجربة، لان الباحث يتدل في السير الطبيعي للظاهرة فيحذف احد الظروف لكي يرى ما يترتب على ذلك من نتائج (عزوز عبد الناصر، 2006).

- طريقة التلازم في الوقوع والتخلف: إذا كان العامل (أ) هو المسئول عن إحداث نتيجة (ب)، فهذا يعني أنه كلما وجدت (أ) وجدت (ب)، وكلما غابت (أ) غابت (ب)، بمعنى آخر انه إذا وجدت العلة وجد المعلول، وإذا غابت العلة غاب المعلول. أي يتم الجمع بين طريقتين التلازم في الوقوع والتلازم في التخلف، ويكون الباحث هنا أكثر ثقة في الحكم على أن (أ) سبب (ب) (رجاء وحيد دويدري: 2000، ص 207). أي أن العلة تدور مع معلولها وجودا وعدما. يقول مل: إذا بحثنا حالتين تظهر في كل منهما ظاهرة خاصة، فوجدنا أنهما يختلفان في كل شيء عدى أمرا واحدا، وحالتين أخريين لا تظهر فيهما الظاهرة فوجدنا أنهما لا تتفقان في شيء عدا تغيب ذلك الأمر؛ فإننا نستنتج أن يكون لذلك الأمر الموجود في المثالين الأوليين والمتغيب في المثالين الأخريين هو علة الظاهرة، وتتطلب طريقة الجمع بين الاتفاق والاختلاف ما يلي:

- مجموعة من الحالات الموجبة والسالبة.

- أن تكون الحالات الموجبة والسالبة مستقاة من نفس الميدان.

- أن يكون ثمة تنوع واختلاف كبيرين بين هذه الحالات.

- الجمع بين الملاحظة المتبعة في طريقة الاتفاق وبين التجربة المتبعة في طريقة الاختلاف (عزوز عبد الناصر، 2006).

الحالة الأولى: (أ، ب، ج، د)----- (ص)

الحالة الثانية: (هـ، و، ز، د)----- (ص)

الحالة الثالثة: (أ، ب، ج، غياب د)----- (ص غائب)

الحالة الرابعة: (هـ، و، ز، غياب د)----- (ص غائب) (عزوز عبد الناصر، 2006).

- طريقة التغير النسبي: وفحواها أن المعلول تتغير مع العلة زيادة ونقصانا، فكلما زادت العلة زاد المعلول، وإذا غابت العلة غاب المعلول (رجاء وحيد دويدري: 2000، ص 207). لقد حدد ميل هذه الطريقة على النحو الآتي: إن الظاهرة التي تتغير على نحو ما كلما تغيرت ظاهرة أخرى على نحو خاص تعد سببا أو نتيجة لهذه الظاهرة أو مرتبطة بها بنوع من العلاقة السببية. لكن تعريفه لهذه الطريقة لا يخلو من اللبس لأنه لم يحدد التغير تحديدا كافيا، لأنه لم ينظر إلى الصلة الموجودة بينها وبين طريقة الاختلاف، لأن طريقة التغير النسبي تنحصر في المقارنة بين عدد من الحالات تبدو فيها الظاهرة بدرجات متفاوتة، بحيث تنطوي هذه الحالات على ظرف آخر تطرأ عليه تغيرات عديدة تتناسب مع التغيرات التي تطرأ على الظاهرة الأولى، أما الظروف الأخرى فتظل ثابتة ومتشابهة (عزوز عبد الناصر، 2006).

الحالة الأولى: (أ، ب، ج، د)----- (ص1)

الحالة الثانية: (أ، ب، ج، د)----- (ص2)

الحالة الثالثة: (أ، ب، ج، د)----- (ص3) (عزوز عبد الناصر، 2006).

لقد استخدم لويس باستور هذه الطريقة في إثبات فرضه القائل بأن ظاهرة التعفن تعود إلى جراثيم في الهواء. أخذ هذا العالم ثلاث مجموعات من الأنابيب عدد كل منها (20) أنبوبة، ملأها بسائل معين ثم عقم هذه الأنابيب في ماء تزيد درجة حرارته على (100)، وأغلق فوهتها جميعا، ولما فتح هذه الأنابيب في بعض الأمكنة التي تختلف درجة التقاء فيها بين أن نسبة التعفن في المجموعة الأولى التي تم فتحها في الريف (20/08)، وان نسبة التعفن في المجموعة الثانية التي تم فتحها في أحد الجهات العالية (20/05)، وكانت النسبة (20/01) في الأنابيب التي تم فتحها في إحدى المناطق التي يستمر فيها الجليد طول العام. وبناء على هذه التجربة انتهى إلى حقيقة علمية أن نسبة التعفن تزيد كلما كان الهواء أكثر تعرضا للتلوث بالجراثيم (عزوز عبد الناصر، 2006).

تستخدم هذه الطريقة في كل من مرحلة وضع الفروض والتحقق من صدقها، وهي من الطرق الاستقرائية.

- حقائق عن طريقة التغير النسبي:

- قد يكون التلازم في التغير طرديا أو عكسيا.

- تؤدي هذه الطريقة إلى نتائج أكثر دقة من النتائج التي تؤدي إليها طريقة الاتفاق والاختلاف لأنها تعبر عن القوانين بنسب عديدة ولكن ليس ذلك معناه أنها تنتهي بنا إلى اليقين المطلق الذي يمتاز به البراهين الرياضية.

- ليس من الضروري إن تستخدم هذه الطريقة في جميع الحالات لتقرير العلاقات بين الظاهر على هيئة نسب عديدة أو علاقات وظيفية فقد تستخدم أحيانا في ربط الظواهر التي لا يمكن قياسها (عزوز عبد الناصر، 2006).

- طريقة العوامل المتبقية أو البواقي (Method of residues): وتستند إلى ما يلي: هناك علتان (أ، ب) لمعلولين (ج، د)، وتمكنا من إيجاد العلاقة العلية بين (أ، د)، فإننا نستطيع القول أن هناك علاقة عليية بين (ب، ج) (رجاء وحيد دويدري: 2000، ص 208).

مثال: (أ، ب، ج، د) علاقة (ه، و، ز، ع) وكان (أ له علاقة مع ه)، و (ب علاقة و)، و (ج علاقة ز)؛ فإن (د علاقة ع) (عزوز عبد الناصر، 2006).

- الطريقة القياسية: أضاف ميل هذه الطريقة لأن الباحث قد يعجز عن تحقيق الفروض بالملاحظة والتجربة المباشرة، فيضطر في هذه الحالة إلى استخدام التفكير القياسي (عزوز عبد الناصر، 2006).

- دراسة الترابط: إذ تؤكد على مدى الترابط الموجود بين متغيرين وإلى أي حد تتطابق تغيرات عامل ما مع تغيرات عامل آخر (رجاء وحيد دويدري: 2000، ص 209).

- الدراسات النمائية: تتناول الدراسات النمائية الوضع القائم للظواهر والعلاقات المتداخلة بعضها ببعض، كما تتناول التغيرات التي تحدث بمرور الزمن، فهي أسلوب لمعالجة مشكلات التطور والتغير التي تمر بها الظاهرة، ومن أمثلتها الدراسات الطولية والعرضية والاتجاهات والنمو... (رجاء وحيد دويدري: 2000، ص 211).

3- المنهج المقارن:

لما كان من الصعوبة تطبيق التجريب المباشر في ميدان العلوم الاجتماعية والسياسية كون أن الإنسان هو موضوع الدراسة وهو كل معقد ومتكامل، ولعدم إمكانية تدعيم المنهج الإحصائي للمنهج التجريبي تدعيماً كلياً؛ فإن المنهج المقارن هو المنهج الذي يمكنه تدارك هذا النقص (عبد الناصر جندلي، 2005، ص 168).

أجمعت معظم الأدبيات الاجتماعية والسياسية على تحديد الحقبة الزمنية التي ظهر فيها المنهج المقارن والتي تعود إلى العصر اليوناني، فقد كان أرسطو من المبادرين إلى استخدامه في أبحاثه السياسية لاسيما عندما تعرض لدراسة ومناقشة حوالي (158) دستور والنظم السياسية في اليونان القديمة وذلك في مؤلفه السياسة. فهو يرى بأن المنهج المقارن هو المنهج الكفيل بالكشف عن الفوارق ونقاط التشابه والاختلاف في الأنظمة السياسية المتعددة، فالمعرفة السياسية مرهونة بملاحظة تلك الفوارق والاختلافات. إلى جانب أرسطو فقد وجد المنهج المقارن مساهمة كبيرة في القرون الوسطى من طرف المسلمين وعلى رأسهم ابن خلدون والفارابي (عبد الناصر جندلي، 2005، ص 170). فالأول استخدمه في دراسته المقارنة لأجيال الدولة في إطار ما سماه بالعصبية في مقولتي الإكراه والإقناع، أما الثاني فقد استعمله للموازنة بين الدول الفاضلة والدول الضالة في مقولة السعادة. أما في العصر الحديث فقد استخدم المنهج المقارن من قبل كل من نيكولا ميكيافلي في دراسته للنظم السياسية ومختلف أنواع الحكومات، واستعمله جيمس برايس في مقارنته بين مختلف الأنظمة السياسية الديمقراطية في العالم الحر قبل الحرب العالمية الأولى (عبد الناصر جندلي، 2005، ص 171). تعود فكرة إنشاء هذا المنهج إلى قناعة العديد من علماء الاجتماع الأوائل لاسيما إميل دوركايم في كتابه قواعد المنهج في علم الاجتماع، لأنهم يرون أنه لا يمكن إخضاع المجتمع إلى المنهج التجريبي لاعتبارات عدة، ومن ثم يعتبر المنهج المقارن في نظرهم هو المنهج الأمثل للعلوم الاجتماعية وخاصة علم الاجتماع لأن المقارنة التي تقوم على المشابهة أو المماثلة هي الوسيلة الوحيدة القادرة على تمكين عالم الاجتماع من تحليل المعطيات الحقيقية علاوة على (برو محمد، 2014، ص 80) استخراج العناصر الثابتة سواء أكانت مجردة أو عامة عند التطرق لعملية التفسير الاجتماعي (برو محمد، 2014، ص 80). واستخدمه ماكس فيبر في مقولاته السلطوية الثلاث. (عبد الناصر جندلي، 2005، ص 171). وما يمكن استنتاجه من خلال التطور الكرونولوجي للمنهج المقارن؛ أن أولئك المفكرين والفلاسفة الذي طبقوا هذا المنهج في أبحاثهم هم أنفسهم استخدموا المنهج التاريخي؛ مما يؤكد على التزاوج المتلازم بين المنهجين والتكامل الموجود بينهم، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى باتت المقارنة الميزة الأساسية للمنهج المقارن وعموده الفقري (عبد الناصر جندلي، 2005، ص 171).

والمقارنة كمنهج " تجريب غير مباشر يتم خلاله الكشف عن مختلف الارتباطات التي توجد بين مختلف الظواهر عن طريق الكشف عن وجود أو صدق الارتباطات السببية بينها". (برو محمد، 2014، ص 81). ويقصد بالتجريب غير المباشر هنا من وجهة نظردوركايم المقارنة والتي تعتبر حسب رأيه المعوض الأساسي والرئيسي للتجريب المباشر وهو ما يميز البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية عنه في مجال العلوم الطبيعية والتكنولوجية (عبد الناصر جندلي، 2005، ص 168-169). وتعني المقارنة تلك العملية التي يتم من خلالها إبراز أوجه الاختلاف وأوجه الائتلاف بين شيئين متماثلين أو أكثر، وهذا يعني استحالة عقد مقارنة بين شيئين متناقضين تماما، إذ نكون هنا أمام ما أصطلح على تسميته بالمقابلة وليس المقارنة (عبد الناصر جندلي، 2005، ص 168).

- خطوات المنهج المقارن:

- وجهة نظريريداي:

- الوصف: حسب بيريداي؛ فإن من الممكن أن يقتصر الوصف على بلد واحد؛ أما في حالة مقارنة بلدين أو أكثر؛ فإن الوصف يكون في المرحلة الأولى ويكون معنيا بالإجابة عن السؤال كيف؟ ويتطلب الوصف عدة أمور منها: قراءة واسعة للمصادر الأولية، القيام بزيارات ميدانية، التسجيل باستخدام الخرائط والرسوم والجداول والإحصاءات وعرض المادة في صورة مجدولة.

- التحليل: ويعني بها بيريداي تحليل وتقويم المعلومات المجمعة حول الظاهرة المدروسة في البلد أو البلدان موضع الدراسة من خلال الجوانب التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والفلسفية وغيرها. ويتطلب التحليل هنا الاستعانة بالمصادر الأخرى لتوضيح السبب في وجود الظاهرة بالصورة التي هي عليها، وتفسير العلل والأسباب أي الإجابة على السؤال لماذا؟... وهو ما يؤدي إلى المقارنة مباشرة.

- الموازنة أو المناظرة: تهدف هذه الخطوة إلى توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين المادة العلمية المجمعة حول الظاهرة المدروسة. يتطلب الأمر وضع معايير للمقارنة تختبر على أساسها المادة العلمية ومنها يتوصل إلى صياغة بعض الفروض للتحليل المقارن على أساس واقع تصنيفات المادة العلمية، ويؤكد على أن أبسط صور المناظرة المجدولة أو المعالجة الرأسية أو المتسلسلة، ففي الحالة الأولى ترتب المادة العلمية المراد مقارنتها جنبا إلى جنب في أعمدة وصفوف، وفي الحالة الثانية توضع المادة العلمية مرتبة تحت بعضها البعض بحسب الدول، وفي الحالة الثالثة توضع المادة العلمية مرتبة بجوار بعضها البعض حسب الدول ومن ثم فالهدف من المقارنة هو إبراز أوجه التشابه والاختلاف (برو محمد، 2014، ص 83).

- المقارنة: وهي المرحلة الأخيرة، ويمكن أن تتخذ شكلين مطردة وتصويرية، تعتمد المطردة على الانتقال من المنتظم من نقطة لأخرى، أي على أساس الموضوع الواحد للدول المختلفة، وتعتمد التصويرية على عرض المادة العلمية بصورة عشوائية، ويؤكد بيريداي على أنه في هذه المرحلة لا بد من الوصول إلى تحقيق الفروض المستخلصة في مرحلة المناظرة وذلك عن طريق التوصل إلى بعض النتائج (برو محمد، 2014، ص 84)